

**الوضعية الاقتصادية لسنة 2019**

**وآفاق تطورها خلال سنة 2020**

**يناير 2020**

***الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2020***

***مديرية التوقعات والمستقبلية***

**تمهيد**

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2020، مراجعة لآفاق الميزانية الاقتصادية الاستشرافية الصادرة خلال شهر يوليوز من سنة 2019. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2019 وبمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2020 وتأثيراتها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية.

ويرتكز إعداد هذه الميزانية الاقتصادية على الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة  
عن مختلف المؤسسات الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية  
الاقتصادية واللجنة الأوروبية والبنك الدولي. كما تعتمد هذه الميزانية على معطيات المحاسبة  
الوطنية التي تم تحيينها بناء على المراجعة المتأخرة لمعطيات القطاع الفلاحي. كما تعتمد على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط. وترتكز كذلك على المعطيات النقدية ومعطيات المالية العمومية وإحصائيات التجارة الخارجية، الصادرة على التوالي عن بنك المغرب، عن وزارة الاقتصاد والمالية وعن مكتب الصرف.

وترتكز التوقعات الاقتصادية الوطنية لسنة 2020 الصادرة في هذه النسخة من الميزانية الاقتصادية، بالإضافة إلى تطور الاقتصاد الوطني والدولي، على عدة فرضيات ترتبط أساسا بتطور الموسم الفلاحي 2019-2020 والمقتضيات المعلنة في القانون المالي لسنة 2020.

**أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية**

**2018**

**2019**

**2020**

**تطور النمو الاقتصادي الوطني بالنسبة المئوية**

**3,5**

**2,3**

**3,0**

* **الناتج الداخلي الإجمالي..........................**

* **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية…..…**

**3,3**

**3,0**

**2,8**

**6,4**

* **القيمة المضافة للقطاع الأولي….….........**

**2,7**

**-4,3**

* **معدل التضخم..................................**

**1,1**

**1,1**

**0,8**

***المؤشرات بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي***

**18,6**

**18,5**

**18,6**

* **العجز التجاري.…..… ….…… ………...**

**4,7**

**4,8**

**5,9**

* **عجز التمويل.….….………….………...**

**3,7**

**3,7**

**3,7**

* **عجز الميزانية …….………….………...**

**82,0**

**82,3**

**81,4**

* **معدل الدين العمومي الإجمالي………... .….…….………….………...**

**تفاقم**

**تباطؤ**

**ارتفاع**

**تقلص**

**المحيط الدولي**

**ضعف النمو الاقتصادي العالمي وتحسن آفاقه رهين بعودة الثقة وتراجع مظاهر القلق.**

سيعرف **الاقتصاد العالمي** سنة 2019 تباطؤا ملحوظا، ليسجل نموا بوتيرة هي الأدنى له منذ الأزمة العالمية لسنة 2008، ستصل إلى %2,9عوض %3,5 كمتوسط سنوي للفترة 2012-2018[[1]](#footnote-2). بالإضافة إلى مظاهر القلق التي تحيط بالمفاوضات التجارية الصينية الأميركية وبخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيتأثر الاقتصاد العالمي كذلك بالتوترات المصاحبة لسياسة الحماية بين اقتصاديات الدول الكبرى وللصراعات الجيوسياسية وبالتقلبات التي يعرفها قطاع الصناعات التحويلية. وسيؤدي ذلك إلى تفاقم حالة الترقب وعدم وضوح الرؤيا بخصوص مبادرات الاستثمار على المستوى العالمي.

وهكذا، سيعرف الاقتصاد العالمي انتعاشا طفيفا ليصل معدل نموه إلى %3,2 خلال سنة 2020، مدعما بالأساس ببعض الاقتصاديات الصاعدة. هذه الأخيرة ستسجل نموا بوتيرة%4,1، في حين ستعرف اقتصاديات الدول المتقدمة تراجعا في وتيرة نموها لتبلغ%1,4 سنة 2020 عوض%1,6  سنة 2019.

بخصوص **الاقتصاد الأمريكي**، ستواصل نفقات استهلاك الأسر استفادتها من ارتفاع الأجور الحقيقية وانتعاش سوق الشغل وكذا من التخفيضات المتتالية لمعدل الفائدة الرئيسي. غير أن تباطؤ الاستثمار الخاص والصادرات سيؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي الذي سيتراجع معدله إلى %2,3 عوض %2,9 سنة 2018. وسيواصل النشاط الاقتصادي خلال سنة 2020 تراجعه، نتيجة التأثيرات السلبية للزيادات السابقة في التعريفة الجمركية ومظاهر القلق السائدة، ليسجل نموا بوتيرة يرتقب ألا تتجاوز %1,8.

وفي **منطقة اليورو**، سيسجل النمو الاقتصادي منحا تنازليا لتنتقل وتيرته من %1,9 سنة 2018 إلى%1,1 سنة 2019 ثم إلى1% سنة 2020. ويعزى هذا التباطؤ أساسا إلى التأثيرات السلبية التي يخلفها ضعف الطلب الخارجي، وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والصعوبات التي يعرفها القطاع الصناعي على استثمارات المقاولات. غير النمو الاقتصادي للمنطقة سيتعزز بتوسع الاستهلاك العمومي وتقوية الاستهلاك الخاص، مدعما بالظروف الملائمة لسوق الشغل وبالمستوى المنخفض للتضخم.

وبخصوص **اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية**، ستعرف وتيرة نمو الاقتصاد الصيني تراجعا، لتنتقل من 6,6% سنة 2018 إلى 6,1% سنة 2019 ثم إلى5,9% سنة 2020. ويعزى هذا التباطؤ إلى تأثيرات التوترات التجارية على الاستثمار والصادرات. وللنهوض بالنشاط الاقتصادي عبر الطلب الداخلي، اتخذت عدة تدابير مرنة للسياسة المالية والنقدية، خاصة عبر تخفيض الضرائب والتكاليف الاجتماعية، وتقليص الاحتياطي الإجباري من العملة الصعبة ومراجعة معدل الفائدة الرئيسي نحو الانخفاض.

وسيتأثر ا**لاقتصاد الهندي**، خلال سنة 2019 بضعف الاستهلاك الخاص والاستثمار وكذا بتراجع النشاط الفلاحي، لتستقر وتيرة نموه في حدود 5% عوض 6,8% سنة 2018. وسيتحسن النمو الاقتصادي الهندي سنة 2020 ليصل إلى 5,8%، مستفيدا من تقليص تكلفة الاقتراض والضرائب على الشركات. وسيستفيد النشاط **الاقتصادي البرازيلي** من العديد من الإصلاحات الهيكلية التي ستعزز الاستهلاك وتدعم الاستثمارات. وهكذا، ستتحسن وتيرة نموه سنة 2020 لتستقر في حدود %2 عوض 1,1% سنة 2019. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل ا**لاقتصاد الروسي** نموه بوتيرة معتدلة، منتقلة من 1,2% سنة 2019 إلى 1,6% سنة 2020، نتيجة ضعف مستويات الاستثمار والإنتاجية، مصحوبا بتنوع غير كافي للأنشطة الصناعية.

في ظل هذه الظروف، ستواصل **المبادلات التجارية العالمية** تسجيل نتائج متواضعة متأثرة بتشديد القيود التجارية وبضعف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت وباعتدال الطلب الموجه نحو الاستيراد في الصين. وهكذا، ستسجل **التجارة العالمية** أضعف معدل نمو منذ الأزمة المالية لسنة 2008، لن تتجاوز وتيرته %1,4 سنة 2019 عوض %4 سنة 2018، قبل أن تستقر سنة 2020 في حدود %1,9.

وعلى مستوى **أسواق المواد الأولية**، سيؤثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والطلب الصيني، كأول مستهلك لمنتجات النفط، بشكل ملحوظ على تطور الاستهلاك العالمي من البترول. وهكذا ستنخفض أسعار النفط سنة 2019 لتصل إلى 64 دولارا للبرميل عوض 71 دولار سنة 2018، ويتوقع أن تتخذ سنة 2020 منحا التنازلي، لتستقر في حدود 60 دولارا للبرميل. كما ستتأثر أسعار المواد الأولية الأخرى بضعف النمو الاقتصادي العالمي، لتسجل انخفاضا ب %4,7 سنة 2019، قبل أن ترتفع سنة 2020 بشكل طفيفا بحوالي %0,1. في ظل هذه الظروف، ستبقى **معدلات التضخم** ضعيفة ودون المستويات المستهدفة سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو الصاعدة.

وبخصوص **سوق الصرف**، سيؤدي تباين معدلات النمو الاقتصادي بين اقتصاديات منطقة اليورو والاقتصاد الأمريكي مصحوبا بالسياسة النقدية المرنة، إلى ارتفاع الدولار مقابل اليورو. وهكذا، ستستقر قيمة هذا الأخير مقابل الدولار في حدود 1,11 سنتي 2019 و2020 عوض1,18 سنة 2018.

كما أن هذه الآفاق الاقتصادية العالمية غير الملائمة لن تستثني العلاقات التجارية بين الاقتصاد الوطني وأهم شركائه، خاصة دول الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سيسجل معدل نمو الطلب العالمي الموجه نحو المغرب أدنى مستوى له منذ سنة 2013، ليستقر في حدود %1,5. ويتوقع أن تتحسن وتيرته سنة 2020 لتصل إلى حوالي %3 غير أنها تبقى دون المعدل السنوي الذي بلغ %3,7 والمسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

**تطور الاقتصاد الوطني سنة 2019**

**تأثر النمو الاقتصادي الوطني بالظروف المناخية غير الملائمة والظرفية العالمية الهشة.**

بعد النتائج الجيدة المسجلة خلال السنتين الماضيتين، تأثر الموسم الفلاحي 2018-2019 بالظروف المناخية غير الملائمة، التي عرفت ضعفا في التساقطات المطرية وسوءا في توزيعها الزمني. وهكذا لم يتجاوز **إنتاج الحبوب** **52 مليون قنطار** أي بانخفاض قدر ب 50% مقارنة بسنة 2018 وب 34% مقارنة بالمتوسط ​​السنوي المسجل خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2017. غير أن النتائج الجيدة لأنشطة الزراعات الأخرى خاصة أنشطة التشجير والزراعات الصناعية وزراعة الخضروات قد ساهمت في تقليص تأثير حدة التراجع الذي عرفته زراعة الحبوب. وعرف إنتاج أنشطة زراعة الحوامض والزيتون خاصة ارتفاعات كبيرة قدرت على التوالي ب 15% و22% مقارنة بالموسم الفلاحي المنصرم.

وستستقر منتوجات الثروة الحيوانية التي يساهم إنتاجها بما يناهز 30% من الإنتاج الفلاحي الإجمالي، نتيجة تأثر أنشطة تربية الماشية بشكل طفيف بضعف المراعي الزراعية والعجز في التساقطات المطرية. غير أن هذه الأنشطة ستستفيد من المخزون الجيد من التبن والشعير، المكون خلال الموسمين الفلاحيين الماضيين.

وهكذا ستتراجع **القيمة المضافة للقطاع الفلاحي** ب%5,4 سنة 2019 عوض ارتفاع ب 4% خلال السنة الماضية. وبناء على تحسن أنشطة الصيد البحري ب %7,6 عوض انخفاض ب 11% سنة 2018، سيسجل **القطاع الأولي** انخفاضا ب %4,3 عوض زيادة ب %2,7 خلال السنة الماضية. وبالتالي سيفرز مساهمة سالبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 0,5نقطة سنة 2019 عوض مساهمة موجبة ب 0,3 نقطة سنة 2018.

وستعرف **الأنشطة غير الفلاحية**، ارتفاعا بوتيرة%3,3 عوض%2,8 سنة 2018، خاصة نتيجة تحسن أنشطة القطاع الثالثي. غير أنها ستتأثر بمنحى التطور غير الملائم للأنشطة الثانوية، خاصة التباطؤ الملحوظ لقطاع المعادن والصناعات التحويلية. وهكذا ستسجل الأنشطة الثانوية، دون احتساب قطاع الطاقة، تراجعا في وتيرة نموها، لتنتقل من %2,8 سنة 2018 إلى%2,3 سنة 2019.

وستعرف أنشطة **الصناعات التحويلية** تراجعا في ديناميتها، حيث لن تتجاوز وتيرة نموها%2,4 سنة 2019 عوض%3,5 سنة 2018. ويعزى ذلك إلى تباطؤ كل من الصناعات الغذائية نتيجة انخفاض العرض من الحبوب وكذا الصناعات الكيميائية والميكانيكية والمعدنية التي ستتأثر بالتراجع الملحوظ للطلب الخارجي. وبالمقابل، ستتعزز وتيرة نمو **قطاع النسيج والألبسة**، لتنتقل من3,1 % سنة 2018 إلى %4,3 سنة 2020، نتيجة انتعاش أنشطة النسيج.

ومن جهة أخرى، سيعرف **قطاع المعادن** تباطؤا في وتيرة نموه لترتفع أنشطته بحوالي 3% سنة 2019 عوض %4,7 المسجلة خلال السنة الماضية، خاصة نتيجة تراجع الإنتاج التسويقي للفوسفاط الخام. بالإضافة إلى ذلك وفي سياق يتميز بانخفاض الأسعار العالمية للفوسفاط ومشتقاته، سيؤثر انتعاش صادرات الصين من الأسمدة وانخفاض واردات الهند على الطلب الخارجي الموجه نحو الفوسفاط.

وستسجل أنشطة **قطاع البناء والأشغال العمومية** انتعاشًا طفيفًا ب %1,4 سنة 2019 عوض نمو شبه منعدم سنة 2018، مستفيدا من تعزيز الاستثمار العمومي ومواصلة إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية. غير أن قطاع البناء، ستواصل تأثرها بالعديد من العراقيل، خاصة تلك المرتبطة بالتكاليف المرتفعة بللبناء، في غياب تدابير تمكن من النهوض بأنشطته.

غير أن أنشطة **قطاع الطاقة** ستعرف انتعاشًا ب%16,4 سنة 2019 عوض%5,3 سنة 2018. وسيتعزز قطاع الكهرباء بتحسن إنتاج الطاقات المتجددة، نتيجة انطلاق العمل بمحطة الطاقة الحرارية بآسفي، مصحوبة بارتفاع الصادرات من الكهرباء نحو إسبانيا.

وستواصل أنشطة **القطاع الثالثي**، الذي ترتبط أساسا بالسوق الداخلي، دعمها للنمو الاقتصادي، حيث ستسجل زيادة ب %3,2 سنة 2019 عوض %2,7 خلال السنة الماضية. وتعزى هذه النتيجة إلى تحسن الخدمات التسويقية ب 3% عوض %2,7 سنة 2018 وانتعاش وتيرة نمو الخدمات غير التسويقية بحوالي 4% عوض%2,5 المسجلة خلال السنة الماضية.

وعلى مستوى **الخدمات التسويقية**، يتضح أن القطاع السياحي لم يتأثر كثيرا بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، حيث ستعرف قيمته المضافة تحسنا ب %4,5 سنة 2019، نتيجة التطور الملائم لعدد الليالي السياحية ومداخيل الأسفار. وسيمكن تحسن الخدمات الاجتماعية ب%0,9 عوض انخفاض ب%0,3 سنة 2018، وارتفاع الأنشطة التجارية ب%3,4 عوض%2,3 سنة 2018، من تغطية تباطؤ وتيرة نمو أنشطة الخدمات المقدمة للمقاولات وخدمات النقل، التي تمثل 37% من الخدمات التسويقية. أما بالنسبة للخدمات التسويقية الأخرى، فإنها ستدعم وثيرة نموها المعتدلة خلال سنة 2019.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب%2,7 ، سيعرف **نمو الاقتصاد الوطني** خلال سنة 2019 تباطؤا للسنة الثانية على التوالي، وهو ثاني أضعف معدل نمو منذ سنة 2007، بعد تلك المسجلة سنة 2016، حيث سيستقر في **حوالي%2,3 عوض 3% سنة 2018**.

وبخصوص **تطور الأسعار الداخلية**، سيساهم تباطؤ الطلب الداخلي وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية خلال سنة 2019 في اعتدال التضخم المستورد. وبالتالي، سيسجل **المستوى العام للأسعار** ارتفاعا ضعيفا في حدود %0,8 عوض %1,1 سنة 2018.

**نمو اقتصادي مدعم بالطلب الداخلي ومتأثر بالمساهمة السالبة للطلب الخارجي**

سيواصل **الطلب الداخلي،** رغم تباطؤ وتيرة نموه، دعمه للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2019. وهكذا، فإن التحكم في الأسعار، خاصة أسعار المواد الغذائية والطاقية وتحسن الأجور في إطار الحوار الاجتماعي، لن يفيد كثيرا الأسر التي ستتأثر باعتدال مداخيلها نتيجة تراجع الأنشطة الفلاحية واستقرار تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وفي هذا السياق، ستسجل **نفقات استهلاك الأسر** نموا بوتيرة 3,3%، حيث ستصل مساهمتها في النمو الاقتصادي إلى حوالي نقطتين.

ومن جهته، سيعرف **استهلاك الإدارات العمومية** انتعاشا في وتيرة نموه لتصل إلى 3,5% بعد%2,5 المسجلة سنة 2018، نتيجة زيادة نفقات التسيير دون احتساب الأجور ب %10,3 سنة 2019. وهكذا، ستتحسن مساهمته في النمو لتبلغ 0,7 نقطة عوض 0,5 نقطة سنة 2018. وإجمالا، سيتعزز الاستهلاك النهائي الوطني ليتحسن ب%3,3 عوض%3,1 سنة 2018، مساهما بذلك في النمو بحوالي 2,6 نقطة عوض 2,4 سنة 2018.

بالإضافة إلى ذلك، سيعرف **حجم الاستثمار الإجمالي** نموا لن يتجاوز%0,5 عوض 5,9% خلال السنة الماضية، حيث سيسجل مساهمة ضعيفة في النمو ب 0,2 نقطة عوض 1,9 نقطة سنة 2018. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض التغير في المخزون ب %10,3 مقارنة بالسنة الماضية، خاصة نتيجة انخفاض الإنتاج الفلاحي وتراجع المخزون من المواد الأولية. وبالتالي سيفرز مساهمة سالبة في النمو تقدر ب 0,5 نقطة. غير أن **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت** سيسجل تحسنا في وتيرة نمو لتصل إلى %2,4 عوض 1,2% سنة 2018، مستفيدا، أساسا من زيادة استثمارات الإدارات العمومية في البنية التحتية. وبالتالي، ستبلغ مساهمته في النمو حوالي 0,7 نقطة سنة 2019 عوض 0,3 نقطة سنة 2018.

بناء على هذه التطورات، سيعرف **حجم الطلب الداخلي** تباطؤا في وتيرة نموه، لتستقر في حدود 2,5% سنة 2019 عوض 3,9% سنة 2018، حيث ستتراجع مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 2,7 نقطة عوض 4,3 نقطة سنة 2018.

وبخصوص **المبادلات الخارجية**، ستعزز **صادرات** أنشطة المهن العالمية للاقتصاد الوطني من وتيرة نموها، باستثناء تراجع صادرات أنشطة صناعة السيارات والصناعات الإليكترونية، حيث ستسجل صادرات أنشطة صناعة الطائرات وتلك المرتبطة بصناعة أجزاء السيارات نتائج جيدة. وبالمثل، ستستفيد صادرات زراعة الخضروات والفواكه من التأثير الإيجابي للنتائج الجيدة الذي يعرفها إنتاج أنشطتها. وبالمقابل، ستعرف الصادرات من الفوسفاط ومشتقاته تطوراً معتدلا، متأثرا بالأساس بتراجع صادرات الفوسفاط الخام نحو الزبناء الرئيسيين. كما ستتراجع صادرات أنشطة قطاع النسيج والجلد بشكل طفيف لتسجل نتائج غير ملائمة خلال سنة 2019.

بخصوص **الواردات من السلع**، سيؤدي تراجع إنتاج الحبوب سنة 2019 إلى مستوى لا يتجاوز الإنتاج المتوسط إلى زيادة حاجيات الاقتصاد الوطني من الحبوب، وبالتالي تفاقم الفاتورة الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم النتائج الجيدة للمهن العالمية ومجهودات الاستثمار في ارتفاع الواردات من سلع التجهيز وأنصاف المنتوجات التي ستعزز من وتيرة نموها التصاعدية. وبالمثل ستواصل واردات السلع الاستهلاكية منحاها التصاعدي، مدعمة بتطور الواردات من أجزاء السيارات.

وبناء على تحسن المبادلات الصافية من الخدمات، خاصة خدمات الأسفار، ارتباطا بالنتائج الجيدة للقطاع السياحي، سيعرف **حجم الصادرات من السلع والخدمات** ارتفاعا ب %4,2 عوض5,3 % سنة 2018. ومن جهته، سيسجل حجم الواردات زيادة ب %4,2 سنة 2019. وهكذا سيفرز صافي الطلب الخارجي **مساهمة سالبة جديدة** في نمو الناتج الداخلي الإجمالي تقدر ب**0,4 نقطة** سنة 2019 بعد-1,3 نقطة سنة 2018.

بالأسعار الجارية، وبناء على انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، خاصة أسعار المنتجات الطاقية، سيفرز ميزان المبادلات الخارجية من السلع **عجزا في الميزان التجاري** الذي سيسجل بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي تراجعا طفيفا، ليستقر في حدود %18,5 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض%18,6 خلال السنة الماضية. وأخذا بعين الاعتبار لصافي المبادلات الخارجية بالأسعار الجارية، ستسجل الصادرات من السلع والخدمات زيادة ب4,3 %، في حين ستستقر وتيرة نمو الواردات من السلع والخدمات في حوالي 1,9% سنة 2019. سيؤدي إلى تقليص فاتورة الواردات. من الخدمات خاصة خدمات الأسفار، مستفيدة من النتائج الجيدة الذي يعرفها القطاع السياحي

وبالتالي، سيتقلص **عجز الموارد،** ليستقر في حدود %10,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض %11,8 سنة 2018. وبناء على شبه استقرار لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتحسن صافي المداخيل الخارجية الأخرى، سيفرز ميزان الآداءات تراجعا في عجز الحساب الجاري ليستقر في حدود %4,8 من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة ب %5,9 المسجلة سنة 2018.

**اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الميزانية**

ستتميز **المالية العمومية** سنة 2019 بصعوبة تقليص حاجيات الميزانية التي ستستقر بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي في نفس المستوى المسجل خلال السنة الماضية. ويعزى ذلك أساسا، إلى توسع النفقات الجارية مقابل تحسن طفيف **للمداخيل الجارية**. وهكذا، ستسجل هذه الأخيرة زيادة بحوالي0,4 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، لتصل إلى%21,5 من الناتج الداخلي الإجمالي. وستتعزز هذه المداخيل بالزيادة الملحوظة الذي ستعرفها المداخيل غير الجبائية، المدعمة بمداخيل الخوصصة التي ستصل إلى4,4 مليار درهم. وبالمقابل، ستتأثر المداخيل الجبائية بتراجع النشاط الاقتصادي، حيث ستسجل منحا تنازليا بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، لتبلغ %18,8 سنة 2019 عوض %18,9 سنة 2018 و%19,9 كمتوسط سنوي للفترة 2007-2017.

غير أن، **النفقات الجارية** ستعرف زيادة مهمة، لتبلغ حصتها 19,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 19,3% سنة 2018. ويشمل هذا الارتفاع مختلف مكونات هذه النفقات باستثناء نفقات دعم أسعار الاستهلاك، التي لم تتجاوز%1,3 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض%1,6 سنة 2018، نتيجة انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية. وستتفاقم نفقات التسيير نتيجة الارتفاع الذي ستعرفه نفقات الأجور في إطار الحوار الاجتماعي. هذه الأخيرة ستصل حصتها إلى9,7 % من الناتج الداخلي الإجمالي. وبخصوص، نفقات السلع والخدمات الأخرى، فإنها ستستقر في حدود 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي بزيادة تقارب نصف نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمتوسط ​​الفترة 2013-2018. وبناء على مستوى نفقات الاستثمار التي ستصل إلى 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، فإن **عجز الميزانية** سيستقر سنة 2019 في حدود%3,7 من الناتج الداخلي الإجمالي.

وستتم تغطية هذه الحاجيات عبر اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي. وهكذا ستتعزز حصة **الدين الخارجي للخزينة** في الدين الإجمالي للخزينة وفي الناتج الداخلي الإجمالي لتصل على التوالي إلى%21,4 و%14,2 سنة 2019 عوض %20,5 و%13,4 على التوالي سنة 2018. ويسيطر السوق الداخلي على الحصة الأكبر من الدين على الخزينة، رغم جاذبية الشروط التمويلية الخارجية، حيث سيصل معدل **الدين الداخلي** إلى حوالي %52 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض %51,9 سنة 2018 و%44 خلال الفترة 2008-2017. وهكذا، سيرتفع **الدين الإجمالي للخزينة** إلى حوالي %66,2 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %65,3 سنة 2018 و57% خلال الفترة 2008-2017.

وبالموازاة مع ذلك، سيرتفع حجم **الاقتراض الخارجي للمؤسسات والمقاولات العمومية** سنة 2019، نتيجة الحاجيات المتزايدة الضرورية لتمويل استثماراتها. وفي هذا الإطار سيتجاوز حجم الدين الخارجي المضمون بأربعة أضعاف مستواه المسجل سنة 2005. وهكذا، سيستأنف الدين الخارجي العمومي منحاه التصاعدي سنة 2019، بعد أن انخفض خلال السنة الماضية ب6,1 مليار درهم، لتنتقل حصته في الناتج الداخلي الإجمالي من %29,5 سنة 2018 إلى %30,3 سنة 2019. وفي ظل هذه الظروف، سيصل **الدين العمومي الإجمالي** إلى حوالي %82,3 من الناتج الداخلي الإجمالي عوض %81,4 سنة2018.

**تقلص الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني بانخفاض معدل الاستثمار**

سيؤدي ارتفاع قيمة الاستهلاك الوطني النهائي بالأسعار الجارية بوتيرة%3,7 ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي%3,2 ، إلى تقليص قدرات **الادخار الداخلي** الذي سيتراجع معدله إلى %22,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض%23 سنة 2018. وستعرف المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم التي تمثل %4,7 من الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب%5,6 سنة 2019 بعد انخفاض ب 20,3% سنة 2018. وبالتالي، سيواصل **الادخار الوطني** منحاه التنازلي لينتقل من%29,1 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى %27,6 سنة 2018 ثم إلى حوالي %27,3 سنة 2019.

بالإضافة إلى ذلك، سيسجل **الاستثمار الإجمالي** انخفاضا ب 1% سنة 2019 عوض ارتفاع ب %6,9 سنة 2018. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى انخفاض التغير في المخزون ب %25,9. وهكذا سيتراجع الاستثمار الإجمالي بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي منتقلا من%33,5 سنة 2018 إلى %32,2 سنة 2019. وبالتالي، سيتقلص **عجز حساب الادخار -الاستثمار** ليصل إلى حوالي %4,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2019 عوض %5,9 سنة 2018.

**استقرار عجز السيولة في مستويات عالية سنة 2019**

سيتأثر السوق النقدي سنة 2019 بالمستويات المرتفعة لحاجيات السيولة البنكية التي ستصل إلى حوالي 65 مليار درهم[[2]](#footnote-3) رغم تراجعها الطفيف مقارنة بمستواها التاريخي الذي بلغ 69 مليار درهم سنة 2018. غير أن تعزيز الاحتياطي من العملة الصعبة في حوالي244,3 مليار درهم، نتيجة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، لن يمكن من تقليص الحجم الكبير الذي بلغه العجز من السيولة.

ويعزى هذا المستوى من حاجيات السيولة أساسا إلى تسارع وتيرة نمو النقد المتداول[[3]](#footnote-4) بحوالي %7,5 عوض %5,7 كمتوسط سنوي ​​خلال الفترة 2012-2018. بالإضافة إلى ذلك ستواصل الودائع البنكية ذات الطبيعة النقدية تسجيل وتيرة نمو ضعيفة لم تتجاوز %2,7 سنة 2019 والتي تبقى غير كافية لتغطية المنحى التصاعدي لكمية النقد المتداولة.

بالإضافة إلى تباطؤ وتيرة نمو الودائع البنكية، عرفت القروض البنكية[[4]](#footnote-5) انتعاشا ب %5,2 عوض %4,7 كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2018، حيث سجلت القروض العقارية وقروض التجهيز تحسنا بحوالي%3,2 و%4 على التوالي. وبالمثل واصلت القروض الاستهلاكية منحاها التصاعدي لتسجل ارتفاعا ب%4,5 . وبناء على كل هذه التطورات وتراجع معدل نمو القروض الصافية على الإدارة المركزية، ستعرف الكتلة النقدية ارتفاعا ب %3,8 سنة 2019 عوض %4,1 سنة 2018.

**آفاق الاقتصاد الوطني لسنة 2020**

تعتمد الآفاق الاقتصادية الوطنية لسنة 2020 على المقتضيات الجديدة المعلنة في القانون المالي لسنة 2020، خاصة فيما يتعلق بتدابير السياسة الجبائية ونفقات الاستثمار والتسيير. كما ترتكز هذه التوقعات، بناء على مستوى التساقطات المطرية إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2019، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2019-2020، وعلى تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية.

وتعتمد هذه الآفاق كذلك على تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب بحوالي 3% سنة 2020 عوض 1,5% سنة 2019 وعلى الانتعاش المرتقب لتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وللاستثمارات الخارجية المباشرة بعد النتائج غير الملائمة التي سجلتها سنة 2019.

بناء على كل هذه الفرضيات، ستعرف **القيمة المضافة للقطاع** الأولي زيادة تقدر ب 6,4% سنة 2020 عوض انخفاض ب 4,3% سنة 2019.

وستسجل **الأنشطة الثانوية**، دون احتساب أنشطة الطاقة، تحسنا ب 3% سنة 2020 عوض 2,3% المقدرة سنة 2019، مستفيدة من النتائج الجيدة التي يتوقع أن تعرفها أنشطة قطاع المعادن والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا انشطة الصناعات الميكانيكية والثقيلة والكهربائية، خاصة نتيجة التحسن المرتقب للطلب الخارجي.

بالموازاة مع ذلك، ستتعزز وتيرة نمو **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** في حدود 3,1% سنة 2020، نتيجة تحسن أنشطة الخدمات التسويقية، خاصة تلك المرتبطة بقطاعي التجارة والنقل التي ستستفيد من تحسن الطلب الداخلي. وبخصوص أنشطة الخدمات غير التسويقية، فإن قيمتها المضافة ستعرف زيادة ب 3% سنة 2020، نتيجة تطبيق الشطر الثاني من الزيادة في الأجور.

وإجمالا، ستسجل **الانشطة غير الفلاحية** ارتفاعا ب 3% سنة 2020 عوض 3,3% سنة 2019. وبناء على الزيادة المرتقبة في الضرائب والرسوم الصافية من الإعانات ب 4,2%، يتوقع أن يسجل **الناتج الداخلي الإجمالي** نموا ب **3,5% سنة 2020** **عوض 2,3% المقدرة سنة 2019**. وعلى المستوى الإسمي، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب 4,7% عوض 3,2% سنة 2019، الشيء الذي سيؤدي إلى ارتفاع طفيف **لمعدل التضخم** المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، ب1,1% سنة 2020 عوض 0,8% سنة 2019.

**استمرار المساهمات السالبة للطلب الخارجي الصافي**

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي خلال سنة 2020، حيث ستتحسن وتيرة نموه، نتيجة زيادة الاستهلاك النهائي الوطني والارتفاع المرتقب للاستثمار الإجمالي. وهكذا، سيعرف **استهلاك الأسر** تحسنا ب 3,5% عوض 3,3% سنة 2019، مستفيدا من التأثيرات الإيجابية المرتقبة للموسم الفلاحي 2019-2020 وكذا التحسن المتوقع للمداخيل الواردة من باقي العالم.

وسيعرف **استهلاك الإدارات العمومية** زيادة ب 3,7% عوض 3,5% سنة 2019، نتيجة تسارع وتيرة نفقات التسيير دون احتساب الأجور. وإجمالا سيعرف **الاستهلاك النهائي الوطني** نموا بوتيرة ب 3,6% سنة 2020، لتستقر مساهمته في النمو الاقتصادي في حدود 2,7 نقط عوض 2,6 نقط سنة 2019.

وسيستفيد **التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت** من مواصلة إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى، ليسجل بذلك ارتفاعا بحوالي 2,8% سنة 2020 عوض 2,4% سنة 2019، حيث ستصل مساهمته في النمو إلى 0,8 نقطة عوض0,7 نقطة سنة 2019. وبناء على التغير في المخزون، سيرتفع حجم الاستثمار الإجمالي ب 5,1% لتبلغ مساهمته في النمو حوالي 1,7 عوض 0,2 نقطة سنة 2019.

في ظل هذه الظروف، سيتحسن **الطلب الداخلي** ليصل معدل نموه إلى %4 سنة 2020 عوض %2,4، مساهما في النمو الاقتصادي بحوالي 4,4 نقط بعد 2,7 نقط المقدرة سنة 2019.

وبخصوص **الطلب الخارجي**، سيسجل حجم الصادرات زيادة ب 5,4% عوض 4,2% سنة 2019، مستفيدا من التحسن المرتقب للظرفية الاقتصادية العالمية سنة 2020، حيث يتوقع أن تتعزز النتائج الجيدة التي لأنشطة قطاعات المهن العالمية والقطاعات التصديرية التقليدية. ومن جهتها، ستسجل الواردات ارتفاعا بوتيرة أعلى ستصل إلى حوالي 6,1% عوض 4,2% سنة 2019. وبالتالي سيواصل الطلب الخارجي تسجيل مساهمات سالبة في النمو للسنة الثالثة على التوالي، لتصل إلى حوالي 0,9- نقطة سنة 2020 عوض 0,4- نقطة سنة 2019.

وبالأسعار الجارية، سترتفع الصادرات من السلع والخدمات ب 5,7% سنة 2020، بينما ستعرف الواردات زيادة ب 5,3% عوض 1,9% سنة 2019. وبالتالي، سيستقر **عجز الموارد** في حدود 10,8% من الناتج الداخلي الإجمالي.

**تراجع طفيف لمعدل الدين العمومي**

ستتميز **المالية العمومية** سنة 2020 بتقوية تحصيل المداخيل الجبائية، نتيجة التحسن المرتقب للنمو الاقتصادي الوطني والتدابير الهادفة إلى تعبئة الموارد الضرورية لتغطية النفقات الإضافية المرتبطة بالبرامج المعلنة في القانون المالي. وبالمثل، ستتعزز **المداخيل غير الجبائية** بالآليات الجديدة لتمويل الاستثمارات العمومية وبمساهمة مداخيل الخوصصة. وستمكن هذه الظروف، من تحسن المداخيل الجارية إلى حوالي 21,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض 21,5% سنة 2019.

وبخصوص **النفقات الجارية**، فإنها ستواصل منحاها التصاعدي لتصل إلى 19,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى ذلك أساسا إلى زيادة نفقات التسيير دون احتساب الأجور ب 6,9% وارتفاع نفقات الأجور ب 7,5%، نتيجة تكلفة نفقات المناصب المالية المبرمجة خلال سنة 2020. غير أن نفقات دعم أسعار الاستهلاك ستواصل منحاها التنازلي لتستقر في حوالي 14 مليار درهم، بالنظر لاستمرار تراجع أسعار المواد الأولية. وبناء على نفقات الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في حدود 6% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيستقر **عجز الميزانية** خلال سنة 2020 في حوالي 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

في ظل هذه الظروف، يتوقع أن يبلغ معدل الدين الداخلي للخزينة 52,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 52% سنة 2019، في حين سيستقر دينها الخارجي في حدود 14% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 14,2% خلال السنة الماضية. وإجمالا، سيتراجع معدل الدين الإجمالي للخزينة بشكل طفيف ليستقر في 66% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 66,2% سنة 2019. وبناء على تطور الدين العمومي المضمون، الذي يمثل 16% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيصل الدين العمومي الإجمالي إلى حوالي 82% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 82,3% سنة 2019.

**تراجع عجر الحساب الجاري رهين بتحسن المداخيل الواردة من الخارج**

بناء على ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني، بالأسعار الجارية، ب 4,6% ونمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي ب 4,7%، سيعرف **الادخار الداخلي** تحسنا ب 5,1% ليبلغ معدله حوالي 22,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد المنحى التنازلي المسجل منذ سنة 2017. وسترتفع المداخيل الواردة من باقي العالم المدعمة خاصة بمداخيل المغاربة المقيمين بالخارج، لتسجل زيادة ب 3,8% لتبلغ 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالتالي فإن **الادخار الوطني** سيرتفع ب 5,9 % سنة 2020، ليستقر معدله في حدود 27,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبناء على معدل للاستثمار الإجمالي الذي يرتقب أن يناهز 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيتراجع **عجز رصيد حساب الادخار-الاستثمار** إلى حوالي 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2020 عوض 4,8% سنة 2019 و5,9% سنة 2018.

وفيما يتعلق **بالسوق النقدي**، ستعرف القروض على الاقتصاد زيادة ب 5,1% نتيجة انتعاش الأنشطة الاقتصادية سنة 2020. كما سترتفع القروض الصافية على الإدارة المركزية نتيجة لجوء الخزينة إلى الاقتراض عبر السوق الداخلي. وبالمقابل، ستتراجع الموجودات الخارجية من العملة الصعبة، لتبلغ حوالي 4,7 أشهر من واردات السلع والخدمات. وبالتالي ستعرف الكتلة النقدية زيادة بحوالي 4,5% سنة 2020 عوض 3,8% سنة 2019.

**خاتمة**

سيواصل النمو الاقتصادي الوطني ارتباطه البنيوي بتطور القطاع الفلاحي. وسيبقى الاستثمار الوطني في منحا مستويات نموه الضعيف، المسجلة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية. كما سيواصل الادخار الوطني تسجيل تراجعات نسبة للناتج الداخلي الإجمالي، وبالتالي استمرار تفاقم الحاجيات التمويلية. وسيتأثر النمو الاقتصادي الذي انخفضت إمكانياته إلى %3 بعدة عراقيل تعيق مساهمته في التشغيل وإعادة توزيع الدخل اجتماعيا وترابيا وتحسن مستويات المعيشة للسكان.

بالإضافة إلى هاجس تنمية الرأس المال البشري، يتعين على بلادنا الرفع من مجهودات الاستثمار. وتستدعي هذه الأخيرة، تحسن تدبير البرامج الاستثمارية وتعبئة كبيرة للموارد لصالح القطاعات المنتجة. وحسب الأشغال التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط، فإن الزيادة في الاستثمار العمومي ب 4 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي المخصصة لهذه القطاعات المنتجة، تمكن من تحقيق نمو اقتصادي بحوالي %5. وهي نفس الوتيرة عند تحسن مردود الاستثمار (عدد نقط الاستثمار لتحقيق نقطة واحدة في النمو الاقتصادي) من 7 إلى 3، كما هو الحال بالنسبة لعديد من الدول الصاعدة.

وتبرز هذه المحاكاة الأهمية القصوى للنهوض بالتدبير الاقتصادي والاجتماعي. ويحيلنا هذا على تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي للاقتصاد الوطني وعلى فعالية مبادئ الحكامة العمومية المنصوص عليها في الدستور. وفي ظل هذه الظروف، تجدر الإشارة إلى أن في ظل ضعف الاستثمار الخاص، الذي لم يتمكن من قيادة قاطرة هذه المجهودات العمومية، لا يمكن للدولة أن تنتظر للقيام بعملها في تحويل البنيات الاقتصادية في سياق عالم مليء بالمتغيرات والتحديات التقنية والبيئية والجيواستراتيجية العميقة.

في ظل هذه الظروف، يتعين على الخزينة أن تقلص من اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لتغطية حاجياتها التمويلية، لاحتمال اقصاء القطاع الخاص من السوق المالي الداخلي. وفي سياق الإصلاحات وتفاعل البنيات الاقتصادية التي من المحتمل أن تشجع ذلك، سيظل الاقتراض الخارجي يمثل إشكالية ما لم يتم توجيهه إلى المشاريع المنتجة والمذرة للعملة الصعبة والتي يتم انتقاؤها بعناية وتدبيرها بصرامة وتقييم نتائجها بدقة.

وبناء على التزام المندوبية السامية للتخطيط مع الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تقييم أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 في المغرب، ستعود في الأسابيع المقبلة إلى بعض هذه الإشكاليات المتعلقة بالتنمية في بلادنا.

**الملحقات**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 2020\*\* | 2019\* | 2018 | 2017 |  |
| القيمة المضافة والناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (التغير بالنسبة المئوية) | | | | |
| 3,5 | 2,3 | 2,8 | 4,4 | القيمة المضافة الإجمالية |
| 6,4 | -4,3 | 2,7 | 13,1 | القيمة المضافة للقطاع الأولي |
| 3,0 | 3,3 | 2,8 | 3,0 | القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي |
| 2,8 | 3,6 | 3,0 | 3,5 | القيمة المضافة للقطاع الثانوي |
| 3,1 | 3,2 | 2,7 | 2,7 | القيمة المضافة للقطاع الثالثي |
| 4,2 | 2,7 | 4,6 | 3,1 | الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات |
| 3,2 | 3,3 | 3,0 | 3,0 | الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي |
| 3,5 | **2,3** | **3,0** | **4,2** | **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** |
| 1,1 | 0,8 | 1,1 | 0,7 | تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي |
| توازن الموارد والاستعمالات بالحجم (التغير بالنسبة المئوية) | | | | |
| 3,6 | 3,3 | 3,1 | 3,3 | الاستهلاك النهائي الوطني |
| 3,5 | 3,3 | 3,3 | 3,8 | الأسر المقيمة |
| 3,7 | 3,5 | 2,5 | 1,5 | الإدارات العمومية |
| 2,8 | 2,4 | 1,2 | -0,2 | التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت |
| 5,4 | 4,2 | 5,8 | 11,1 | صادرات السلع والخدمات |
| 6,1 | 4,2 | 7,5 | 7,9 | واردات السلع والخدمات |
| معدلات أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) | | | | |
| 22,7 | 22,6 | 23,0 | 23,1 | الإدخار الداخلي |
| 27,4 | 27,3 | 27,6 | 29,1 | الإدخار الوطني |
| 32,1 | 32,2 | 33,5 | 32,6 | الإستثمار الإجمالي |
| -4,7 | -4,8 | -5,9 | -3,5 | رصيد التمويل |
| -3,7 | -3,7 | -3,7 | -3,6 | عجز الميزانية |
| 82,0 | 82,3 | 81,4 | 82,0 | الدين العمومي الإجمالي |
| 66,0 | 66,2 | 65,3 | 65,1 | الدين للحزينة |
| 4,7 | 5,0 | 4,8 | 6,6 | الموجودات من العملة الصعبة بعدد أشهر الواردات |

**تقديرات 2019\* - توقعات 2020\*\***

1. تقرير البنك الدولي: - الآفاق الاقتصادية العالمية - يناير 2020 [↑](#footnote-ref-2)
2. المصدر: تقرير حول السياسة النقدية -دجنبر 2019 : بنك المغرب [↑](#footnote-ref-3)
3. : المصدر: الإحصائيات النقدية -نونبر 2019 : بنك المغرب [↑](#footnote-ref-4)
4. : المصدر: الإحصائيات النقدية -نونبر 2019 : بنك المغرب [↑](#footnote-ref-5)